جمع صاحب الطبقات ابو عبد الله محمد ابن سعد البغدادي في كتابه اجمع ما جمع في ذلك وكذلك
منهجا بعد الصحابة وهم التابعون ومن نظر اليهم باعتبار الاخذ عن بعض الصحابة فقط جعل
الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان ايضا ومن نظر اليهم باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل محمد
ابن سعد ولكل منهما وجه ومن المهم ايضا معرفة سوالديهم ووفياتهم لان بمعرفتها
يحصل الامن من دعوى المدعي للقاء بعضهم وهو في نفس الامر ليس كذلك ومن المهم ايضا
معرفة بلدانهم واوطانهم وفائدته الامن من تداخل الاسمين اذا اتفقا لكن افترقا بالنسبة
ومن المهم ايضا معرفة احوالهم تعديلا وتجريحا وحالة لان الراوي اما ان تعرف عدالته
او يعرف فسقه او لا يعرف فيه شيء من ذلك ومن اهم ذلك بعد الاطلاع معرفة مراتب
الجرح والتعديل لانهم قد يجرحون الشخص بما لا يستلزم رد حديثه كله وقد بينا اسباب
ذلك فيما مضى وحصرناها في عشرة وتقدم شرحها مفصلا والغرض هنا ذكر الالفاظ الدالة
في اصطلاحهم على تلك المراتب والجرح مراتب اسوأها الوصف بما دل على المبالغة فيه ارجح
ذلك التعبير بافعل كاكذب الناس وضاع او كذاب لانها وان كان فيها نوع مبالغة لكنها
دون التي قبلها واسهلها ايما الفاظ الدالة على الجرح قولهم فلان ليس بالحافظ
او فيه او زمقال وبين اسوأ الجرح واسهله مراتب لا يخفى قولهم متروك او ساقط او فاحش
الغلط او منكر الحديث اسوأ من قولهم ضعيف او ليس بالقوي وفيه مقال ومن المهم ايضا معرفة
مراتب التعديل وارفعها الوصف ايضا بما دل على المبالغة فيه واصرح ذلك التعبير بافعل
كاوثق الناس او اثبت الناس واليه المنتهى في التثبت ثم ما اكد بصيغة من الصفات
الدالة على التعديل او صفتين كثقة حجة او ثقة ثبت او ثقة حافظ او عدل
ضابط او نحو ذلك وادناها ما اشعر بالقرب من اسهل الجرح كشيخ وبروى حديثه ويعتبر
به ونحو ذلك وبين ذلك مراتب لا تخفى وهذه احكام تتعلق بذلك ذكرتها هنا لتكملة الفائدة
فاقول تقبل التزكية من عارف باسبابها لانه غير عارف ليلا يزكي بحجر ما يظهر له ابتداء وغير
ممارسة واختبار ولو كانت التزكية صادرة من مزكي واحد على الاصح خلافا لمن شرط انها
لا تقبل الا من اثنين لحاقها بالشهادة في الاصح ايضا والفرق بينهما ان التزكية تنزل
منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدد والشهادة تقع عند الحاكم فاشتر قاولو
قيل يفصل بين ما اذا كانت التزكية في الراوي مستندة من المزكي الى اجتهاده او الى النقل عن

غيره لكان منتهاه انه ان كان الاول فلا يشترط العدد اصلا لانه حينئذ يكون بمنزلة الحاكم وان كان العدد لان اصل النقل لا يشترط
الثاني فليس في الخلاف وينبغي ان انه ايضا لا يشترط فيه العدد وكذا يقال في الجرح والله اعلم
وينبغي ان لا يقبل الجرح والتعديل الا من عدل متيقظ فلا يقبل جرح من افرط فجرح بما لا يقتضي
رد الحديث كما لا يقبل تزكية من اشتهر بمجرد الظاهر فاطلق التزكية وقال الذهبي وهو من اهل
الاستقراء التام في نقد الرجال لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشان قط على توثيق ضعيف
ولا تضعيف ثقة انتهى ولهذا كان مذهب النسائي ان لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع
الجميع على تركه وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل فانه ان لم يكن عارفا
عدلا بغير تثبت كان كالمشي حكما ليس بثابت فيحتشى عليه ان يكون في سمرة من روى حديثا
وهو يظنه انه كذب وان جرح بغير تحرز اقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك ووسمه بميسم
سوء يبقى عليه عارا ابدا والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد وكلام المتقدمين
سالم من هذا غالبا وتارة من المخالفة في الاعتقاد وهو موجود كثيرا قديما وحديثا ولا ينبغي
اطلاق الجرح بذلك فقد قدمنا تحقيق الحال في العمل برواية المبتدع والجرح مقدم على التعديل
والطعن ذلك جماعة ولكن محله ان صدر مبينا من عارف باسبابه لانه ان كان غير مفسر لم يقبل
فيه تثبت عدالته وان صدر من غير عارف بالاسباب لم يعتبر به ايضا فان خلا الجرح
عن تعديل قبل الجرح فيه مجملا غير مبين للسبب اذا صدر من عارف على المختار لانه اذا لم يكن فيه
تعديل فهو في حيز المجهول واعمال قول الجارح اولى من اهماله ومال ابن الصلاح في مثل هذا الى التوقف
فيه فصل ومن المهم في هذا الفن معرفة كنى المحدثين ممن اشتهر باسمه وله كنية لانه ربما
يأتي في بعض الروايات مكنيا فلا يظن انه آخر ومعرفة اسبا المكنين وهو عكس الذي قبله
ومعرفة من اسمه كنيته وهم قليل ومعرفة اختلف في كنيته وهو كثير ومعرفة من كثرت
كناه كابن جريج له كنيتان ابو الوليد وابو خالد او كثرت نعوته والقابه ومعرفة من وافقت
كنيته اسم ابيه كابي اسحاق ابراهيم بن اسحق المدني احد اتباع التابعين وفائدة معرفته
نفي الغلط عمن نسبه الى ابيه فقال انا ابن اسحق فنسب الى التصحيف وان الصواب انا ابو اسحق
او بالعكس كابي اسحق ابن ابي اسحق السبيعي او وافقت كنيته كنية زوجته كابي ايوب
الانصاري وام ايوب صحابيان مشهوران او وافق اسم شيخه اسم ابيه كالربيع الجيزي
عن انس هكذا يأتي في الروايات فيظن انه يروي عن ابيه كما وقع في الصحيح عن عامر ابن سعد عن

Copyright © King Saud University